

تمويل مدارس التعليم العام من خلال الشراكة المجتمعية دراسة حالة مدرسة حكومية للبنات في مدينة الرياض

سارة المنقاش**

هيفاء خوجة*

الملخص_ هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تمويل إحدى المدارس الحكومية للبنات في مدينة الرياض من خلال الشراكة المجتمعية؛ من خلال التعرف على اللوائح والتعاميم المنظمة للشراكة المجتمعية فيها، وتحديد آليات تطبيق الشراكة المجتمعية في المدرسة، وأوجه دعم تمويل العملية التعليمية فيها من خلال الشراكة المجتمعية، والوقوف على الصعوبات التي تواجهها في تطبيق الشراكة المجتمعية. ولتحقيق هذه الأهداف تم استخدام منهج دراسة الحالة، وجمعت البيانات النوعية للدراسة، وكانت أداة الدراسة هي المقابلة، وتكونت عينة الدراسة من جميع أعضاء لجنة الشراكة المجتمعية بالمدرسة، والبالغ عددهم (9) أعضاء، ومن أهم النتائج وجود أدلة وتعاميم منظمة لعمليات الشراكة المجتمعية في المدارس، ووجود أوجه دعم وتمويل للعمليات التعليمية في المدرسة قيد الدراسة تحققت من خلال الشراكة المجتمعية (مالية، ومادية، وتعليمية، وثقافية، واجتماعية، وصحية)، مع وجود صعوبات تواجه تطبيق الشراكة المجتمعية بالمدرسة ثقافية، وتنظيمية، وبيئية، وقد أوصت الدراسة بالاستفادة من تجربة المدرسة في مجال الشراكة المجتمعية التي تحققت من خلال الدعم المالي والمادي لأنشطتها، والتوعوي لمنسوبياتها، وانعكس على تميز بيئتها التعليمية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة المجتمعية، تمويل التعليم، التعليم العام، دراسة حالة.

*مرشحة لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة التربوية - جامعة الملك سعود.

**أستاذ الإدارة التربوية - جامعة الملك سعود.

تمويل مدارس التعليم العام من خلال الشراكة المجتمعية دراسة حالة مدرسة حكومية للبنات في مدينة الرياض

1. المقدمة

كفاية المخصصات المالية الحكومية لتغطية الاحتياجات التشغيلية للمدارس، ودراسة الجريوي [7] التي أشارت إلى قناعة معظم مديري المدارس بعدم كفاية المخصصات المالية من قبل وزارة التعليم لتغطية الاحتياجات التشغيلية للمدارس؛ وذلك نظراً لكثرة التغييرات المتلاحقة في المجتمع؛ الثقافية والاجتماعية والتقنية والتي فرضت تحديات جديدة أمام إدارة المدرسة، وفي هذا الصدد يشير النوح [8] إلى أن دور مدير المدرسة لم يعد مقتصرًا على ضبط نظام الطلاب وحفظ السجلات المدرسية ومتابعة الأعمال المدرسية، بل يتعداه إلى أدوار قيادية تعاونية مع أعضاء المجتمع لتحقيق أهداف المدرسة ويفرض بناء شراكات عميقة مع أعضاء المجتمع. وقد سعت وزارة التعليم لتحقيق شراكات فاعلة مع المجتمع والأسر والقطاع الخاص، إلا أن واقع إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام ضعيف في مجمله كما توصلت لذلك دراسة العتيبي [9]، وهو ما أكدته دراسة العسيري [10] بانخفاض مستويات الشراكة بين قطاع التعليم والقطاع الخاص.

وتبذل بعض المدارس جهودًا حثيثة لبناء شراكات مجتمعية عميقة وفاعلة مع جهات محلية، ومنها المدرسة الحالية قيد الدراسة؛ والتي نجحت في تفعيل الشراكة المجتمعية مع المؤسسات الحكومية، والجامعات، والجهات الخيرية، وأولياء الأمور، ورجال الأعمال؛ بالحصول على عوائد مادية، وعينية، ومعرفية عديدة، وقد رأت الباحثتان أهمية دراسة حالتها للوقوف على تجربتها في تمويل مدارس التعليم العام من خلال الشراكة المجتمعية، ومدى إمكانية الاستفادة منها وتطويرها وتعميمها على مدارس أخرى.

أ. أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة في التعرف على واقع تمويل إحدى المدارس الحكومية للبنات في مدينة الرياض من خلال الشراكة المجتمعية، وذلك عبر عدد من الأهداف الفرعية:

- 1- التعرف على اللوائح والتعاميم المنظمة للشراكة المجتمعية في التعليم العام.
 - 2- تحديد آليات تطبيق الشراكة المجتمعية في المدرسة قيد الدراسة.
 - 3- التعرف على أوجه دعم تمويل العملية التعليمية في المدرسة قيد الدراسة من خلال الشراكة المجتمعية.
 - 4- الوقوف على الصعوبات التي تواجه المدرسة قيد الدراسة في تطبيق الشراكة المجتمعية.
- ب. أهمية الدراسة
- تكمن أهمية الدراسة الحالية في النقاط الآتية:

1. أهمية تنوع مصادر التمويل وعدم الاكتفاء بمصدر أحادي في التمويل المدرسي.
2. أهمية موضوع الشراكة المجتمعية الذي يتوافق مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ذات المرتكز الاقتصادي.

يشكل تمويل التعليم عبئاً على معظم الحكومات في دول العالم، وتختلف الدول في أساليب التمويل بين الاعتماد الكامل على المخصصات الحكومية، أو إشراك الأفراد والمؤسسات والقطاعات المختلفة. وفي ظل التغيرات الاقتصادية والضغوط الاجتماعية والثورة التقنية؛ فإن توفير بدائل لتمويل التعليم أصبح مطلباً ملحاً تفرضه التوجهات نحو جودة التعليم، والكفاءة النوعية.

ويتطلب نجاح العملية التعليمية بكل أبعادها تضافر الجهود بين مؤسسات عديدة تحمل على عاتقها مسؤولية التنمية بكافة مستوياتها، ووفق تقرير اليونسكو "التعليم للجميع" فإن ما تقدمه مؤسسات وشركات القطاع الخاص من معونات لقطاع التعليم في البلدان النامية يوازي 5% فقط من معونة البلدان المانحة للمساعدات، الأمر الذي يتطلب مزيداً من التنسيق للالتزامات القطاع الخاص بما يتماشى مع أهداف التعليم للجميع [1].

إن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية مرتبط بتكامل الخدمات الحكومية، وخدمات مؤسسات المجتمع والقطاع الخاص، مع ضرورة الانفتاح والتقارب فيما بينها، والقضاء على العزلة التي تحيط ببعض المؤسسات، وازدياد الفجوة فيما بينها، وهذا يسري على قطاع التعليم الذي عانى لفترات طويلة من انعزاله عن الأسرة والمجتمع، وعدم إشراكها في دعم العمليات التربوية والإدارية.

وتعد العلاقة التشاركية بين المدرسة والمجتمع المحلي والدولي أحد الأبعاد الأساسية في دعم العملية التعليمية؛ لما لها من آثار إيجابية تنعكس على مخرجات التعليم، لذا تسعى وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية إلى تفعيل دور مؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة بصورة أكبر في دعم العملية التعليمية، ويبرز هذا التوجه من خلال أهداف الخطة الاستراتيجية للوزارة بتعزيز الشراكات المحلية والدولية ووزارة التعليم [2]، وهو ما أكدته رؤية المملكة العربية السعودية 2030 بضرورة تفعيل الشراكة مع القطاع غير الربحي، والقطاع الخاص بما يدعم التنمية المستدامة للمجتمع، والتأكيد على تفعيل دور الأسرة في دعم تعليم أبنائها [3]. كما اشتمل برنامج التحول الوطني 2020 على هدف المساهمة في تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، حيث إن مساهمات القطاع الخاص توفر نحو 40% من الإنفاق الحكومي على المبادرات والمشروعات، الأمر الذي يساهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 برفع مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي [4].

2. مشكلة الدراسة

تعتمد المدارس الحكومية في المملكة العربية السعودية على التمويل الحكومي فقط، وبالرغم من حجم ميزانية المملكة للتعليم، والتي بلغت 192 مليار ريال سعودي، أي ما يقارب 19,6% من الميزانية العامة للدولة لعام 2018م وزارة المالية [5]، إلا أن هناك دراسات تشير إلى عدم كفاية المخصصات المالية للمدارس، ومنها دراسة أخضر [6] التي توصلت لعدم

تمويل مدارس التعليم العام من خلال الشراكة المجتمعية دراسة حالة مدرسة حكومية هيفاء خوجة و سارة المنقاش

مؤسسات المجتمع الحكومية، والقطاع الخاص، والأسر، والأفراد لدعم العملية التعليمية في المدرسة قيد الدراسة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يستعرض هذا الجزء مفهوم الشراكة المجتمعية، وأهدافه، وأنماطه، كما يتناول دور الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم تحديداً، ويعطي نبذة تعريفية عن المدرسة قيد الدراسة.

أولاً: الشراكة المجتمعية:

يؤكد المتخصصون في العلوم الاجتماعية والتربوية على قيمة الشراكة، وهي فكرة برزت في التسعينيات من القرن العشرين، ونصت عليها المواثيق العالمية بدءاً من مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام 1994م.

وتعرف الشراكة المجتمعية بأنها: ما يقوم به أعضاء المجتمع من أنشطة لخدمة مجتمعهم في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والتعليمية، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات أو جماعات، بدافع التطوع والالتزام والوعي، وقد تكون هذه الأنشطة نظرية أو عملية، وتمارس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة [13].

ويشير مفهوم الشراكة المجتمعية في التعليم إلى العلاقة بين طرفين أو أكثر، التي تتوجه لتحقيق أهداف معينة، وتستند على اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل والتكامل، حيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية، ومادية، وفنية، أو جانب منها لتعظيم المردود وتحقيق الأهداف، والشراكة المجتمعية في مجال التعليم تتمثل في إعطاء دور وفرص حقيقية لأعضاء المجتمع ممثل في أولياء الأمور، والأسر، ومجالس الآباء، ومنظمات المجتمع المدني من أجل تحسين جودة التعليم [12].

فهي إذاً عملية تكاملية وتشاركية، تؤدي فيها المؤسسة التعليمية دورها نحو المجتمع المحلي، كما يلزم المجتمع بدوره نحو العملية التعليمية انطلاقاً من مسؤولياته الاجتماعية.

أهداف الشراكة المجتمعية في التعليم:

تهدف الشراكة المجتمعية في المنظمات التعليمية إلى عدد من الأهداف منها وفق ما ذكره العجمي [13]:

- توفير الموارد المالية والمادية اللازمة لتجويد التعليم، والوفاء بمتطلباته من تدريب للمعلمين، وبناء للمناهج المتطورة، وتطوير إدارة التعليم وتشريعاته.

- تحقيق الدعم المتبادل بما يضمن زيادة المجموع الكلي للموارد سواء كانت بشرية أو مادية، لتحقيق أهداف المؤسسة التعليمية.

- تبادل الخبرات بين المدرسة والمجتمع المحلي المحيط بما يساهم في تحقيق التطور والتنمية لكلاهما.

- تعميق جهود مجالس الآباء في المدارس، ومساندتها بما يقوي العلاقة بين البيت والمدرسة، ويعزز قيم المسؤولية الاجتماعية.

- مشاركة الأفراد والمؤسسات في رسم السياسات التربوية والتخطيط للعملية التعليمية، فالتعليم بهم جميع فئات المجتمع.

- تشجيع المدرسة على الانفتاح على المجتمع المحلي المحيط بها، حتى تفيد وتستفيد من الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة.

ويشير الوكيل [14] إلى أهداف الشراكة المجتمعية في التعليم:

- تكوين الشخصية المتكاملة للتلميذ من جميع جوانبها العقلية والوجدانية والمهارية.

3. قلة الأبحاث والدراسات حول تمويل مدارس التعليم العام من خلال مؤسسات المجتمع.

4. تقديم توصيات عملية تنفيذ القيادات في الإدارة التعليمية، ومؤسسات المجتمع المحلي في معرفة طرق تمويل ميزانية المدرسة عبر شراكات مؤسسية.

5. فتح المجال أمام الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات حول بدائل تمويل التعليم العام.

ج. أسئلة الدراسة

حاولت الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس: ما واقع تمويل المدرسة قيد الدراسة من خلال الشراكة المجتمعية؟ وذلك عبر عدد من الأسئلة الفرعية:

1- ما اللوائح والتعاميم المنظمة للشراكة المجتمعية في التعليم العام؟

2- ما هي الآليات المتبعة لتطبيق الشراكة المجتمعية في المدرسة قيد الدراسة؟

3- ما أوجه دعم تمويل العملية التعليمية في المدرسة قيد الدراسة من خلال الشراكة المجتمعية؟

4- ما الصعوبات التي تواجه المدرسة قيد الدراسة في تطبيق الشراكة المجتمعية؟

د. حدود الدراسة

الحدود المكانية والبشرية:

حدود هذه الدراسة هي حدود دراسة الحالة، وهي مدرسة حكومية للمرحلة المتوسطة للبنات في قلب مدينة الرياض، وتم الاحتفاظ باسم المدرسة لدى الباحثان حفاظاً على خصوصيتها، وقد طبقت الدراسة على أعضاء لجنة الشراكة المجتمعية من منسوباتها، والبالغ عددهن (9) أعضاء.

الحدود الموضوعية:

اقتصر موضوع الدراسة على التعرف على واقع تمويل المدرسة قيد الدراسة من خلال الشراكة المجتمعية، وتعرف اللوائح والتعاميم المنظمة لذلك، والآلية التي اتبعتها المدرسة المذكورة لتطبيق الشراكة بما يدعم تمويل المدرسة في عملية تحقيق أهدافها التربوية والتعليمية، والصعوبات التي واجهتها في التطبيق.

الحدود الزمانية:

الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2017م

مصطلحات الدراسة:

تمويل مدارس التعليم العام: يعرف أبو الوفا وعبد العظيم [11] تمويل التعليم بأنه: "مجموع الموارد المرصودة في إطار التعليم إلى المؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها بالموارد المتاحة وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة"، ويمكن تعريفه إجرائياً في هذه الدراسة بأنه عملية توفير الموارد المادية وغير المادية، لإنجاح وتيسير العملية التعليمية في المدرسة قيد الدراسة؛ سواء ما كان منها من ميزانية المدرسة المقدر لها من وزارة التعليم، أو ما حصلت عليه من خلال الشراكة المجتمعية.

الشراكة المجتمعية: يعرف الرشيدى والعززي والقصاص [12] المشاركة المجتمعية بأنها: "الإسهامات والمبادرات للأفراد والجماعة سواء مادية أو عينية". ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها: الجهود والإسهامات التي تبذلها بعض

ثانياً: الشراكة المجتمعية ودورها في تمويل التعليم: تمثل عملية تمويل التعليم أولوية قصوى لدى القيادات التربوية في جميع قطاعات التعليم، وذلك من خلال تبني خطة عمل واضحة للعمل على تنوع مصادر التمويل، ويراعى فيها "النظرة الشمولية للتمويل"، والتي تستند إلى ثلاثة مبادئ رئيسية: أولها الحرص على استمرار الدعم الحكومي، وثانها ترشيد الإنفاق والحد من صور الهدر المالي والتربوي، وثالثها تنوع مصادر التمويل بنسبة لا تقل عن 20 - 25% في ضوء مفهوم "الشراكة المجتمعية"، المتضمن لأنماط متعددة في إشراك شرائح المجتمع في بهدف تحمل جزء من الكلفة التعليمية [16].

وقد أقرت وزارة التعليم الأدلة واللوائح لتنظيم الشراكة الاجتماعية، بالإضافة إلى وزارات أخرى كوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ووزارة المالية، ووزارة التجارة والاستثمار التي تبنت مفهوم المشاركة المجتمعية إلكترونياً، والاستفادة من آراء جمهور المستفيدين ومقترحاتهم لتطوير أعمالها، إلى جانب تبني مفهوم التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة [17].

ويعد دور شراكة مؤسسات المجتمع لدعم التعليم وتمويل أنشطته دوراً تكاملياً وأساسياً، ومسؤولية مشتركة؛ فالتعليم يمد مؤسسات المجتمع بالموارد البشرية المؤهلة القادرة على تحقيق أهدافها، وعلى تلك المؤسسات المساهمة بدورها في دعم منظمات التعليم لتحقيق أهدافها، وتيسير دورها في تحقيق متطلبات المجتمع من قطاع التعليم.

ثالثاً: نبذة عن المدرسة قيد الدراسة:

تقع المدرسة قيد الدراسة في وسط مدينة الرياض، وهي مدرسة حكومية في مبنى حكومي، للمرحلة المتوسطة، أنشئت في عام 1399هـ، وتم ترميم المبنى في عام 1434هـ، ويبلغ عدد الطالبات (234) طالبة، وعدد المعلمات (26) معلمة، وعدد الموظفات الإداريات (16) موظفة، وتضم المدرسة (9) فصول، ومعملان للعلوم والحاسب الآلي، بالإضافة إلى مكتبة مدرسية، ومصلى، وقاعة لمصادر التعلم، ومرسم، وغرفة للتدبير المنزلي، وغرفة لاستقبال الزائرات، وعيادة طبية، وفناء داخلي، وخارجي.

وقد انضمت المدرسة إلى مشروع الإدارة الذاتية في عام 1433هـ، ثم انضمت إلى مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام في عام 1436هـ، وحققت المدرسة جوائز عديدة منها: التميز في الجودة بالفئة الأولى.

ولها تجربة رائدة امتدت لسنوات في تفعيل الشراكة المجتمعية، بتطبيق مشروع شركاء النجاح مع أفراد وجهات داعمة من المجتمع، الأمر الذي انعكس على نوعية البرامج التي تقدمها، وعلى التجهيزات المدرسية والتقنية، كما أن للمدرسة مشاركات من باب مسؤوليتها الاجتماعية منها: دعم مبادرة تلاحم وتراحم مرضى السرطان، وتوزيع سلال الأغذية للمحتاجين، ومشروع المدرسة المنتجة؛ حيث تم عمل بازار من إنتاج الطالبات لمساعدة الأسر المحتاجة، كما تم تنفيذ دروس تطبيقية خارج المدرسة من قبل بعض المعلمات في مركز مشكاة.

وتضم المدرسة قيد الدراسة العديد من اللجان؛ منها لجنة الشراكة المجتمعية، والمكونة من 9 أعضاء من داخل المدرسة بالإضافة إلى مجلس أمناء ممثل في أولياء أمور الطالبات وقيادات تربوية وأكاديمية ورجال أعمال وأفراد فاعلون من مختلف القطاعات بالمجتمع. وقد تم صياغة

- حل بعض المشكلات التي يعاني منها التلاميذ والتي تؤثر سلباً على أدائهم الأكاديمي مثل الرسوب، والتسرب، والإدمان، والعدوانية، وتعاطي المخدرات، والافتقار وغيرها.

- تنمية قيمة المشاركة الاجتماعية والمسؤولية والانتماء للوطن، والاتجاه الإيجابي نحو المدرسة والتعليم.

- تحسين جودة المنتج التعليمي بما يتفق مع معايير الجودة الشاملة والمعايير القومية للتعليم.

- تحقيق التكامل بين أفكار الأفراد والمؤسسات في الموضوعات والممارسات التي يتم تنفيذها عن طريق التعليم.

ويضيف الرشيدى وآخرون [12] إلى قدرة الشراكة المجتمعية على:

- تنمية شخصية الأفراد في الجانب الأخلاقي والاجتماعي.

- تعزيز ترابط الفرد بالجماعة التي ينتمي إليها، وتعزيز قيم المواطنة لديه، والعمل التطوعي والمسؤولية الاجتماعية.

ولا شك أن هذه الأهداف تعزز قيمة الشراكة المجتمعية في مجال التعليم، وتدفع بالقائمين عليه إلى البحث عن طرق تفعيله لدعم أنشطة العملية التعليمية، وكان لابد من الاشتراك في تحمل المسؤوليات تجاه منظومة التعليم بين كل الأطراف المستفيدة منه.

أنماط الشراكات التعليمية:

تشير ابستين [15] من جامعة جونز هوبكنز إلى ستة أنماط رئيسية للانخراط في الشراكة مع المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي، وهي نتيجة دراسات عديدة، وسنوات من العمل، وقد توصلت إلى الأنماط التالية:

1- الوالدية: وتعني مساعدة الأسر على فهم تطور الطفل والمراهق، وتأسيس بيئات منزلية تدعمهم بوصفهم طلاباً، وساعد المدرسة على فهم خلفيات الأسر، وثقافتهم، وأهدافهم فيما يتعلق بالطلاب.

2- التواصل: وتعني تقديم أشكال اتصال فعالة من المدرسة إلى البيت والعكس، حول برامج المدرسة وتقديم الأبناء.

3- التطوع: تنظيم المتطوعين والجمهور لدعم المدرسة والطلاب، وتوفير فرص التطوع في مواقع مختلفة وفي أوقات مختلفة.

4- التعلم من البيت: تزويد الأسر بمعلومات حول كيفية مساعدة الطلاب في الواجبات المنزلية ونشاطات أخرى متصلة بالمتاهج وخطط المستقبل.

5- صنع القرارات: وتعني مشاركة الأسر في قرارات المدرسة، والعمل على تطويرهم كقادة.

6- التعاون مع المجتمع المحلي: ويقصد بها تنسيق الموارد والخدمات من المجتمع المحلي لخدمة الأسر والطلاب والمدرسة، وتقديم الخدمات للمجتمع المحلي [15].

ويتضح من هذه الأنماط التركيز الأكبر على دور الأسرة والتي تشكل النواة الأساسية لنجاح الشراكة المجتمعية، ويظهر دورها كتجربة مميزة مما وقفنا عليه في المدرسة قيد الدراسة في تطوع أمهات الطالبات في تقديم موضوعات حيوية واستثمار خبراتهن العلمية والعلمية لإرشاد الطالبات وتوعيتهن.

تمويل مدارس التعليم العام من خلال الشراكة المجتمعية دراسة حالة مدرسة حكومية هيفاء خوجة و سارة المنقاش

الشراكة المجتمعية في إدارة التغيير والتطوير، الشراكة المجتمعية في توثيق العلاقة بين المدرسة والمجتمع.

وأجرى النوح [8] دراسة هدفت إلى التعرف على دور إدارة المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي، وطبقت هذه الدراسة على مديرو المدارس الثانوية والمتوسطة بمدينة الرياض، واستخدم الباحث المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي، والاستبانة أداة للدراسة، وبلغ حجم العينة (555) مديراً، وكانت أهم النتائج: إن دور إدارة المدرسة في تفعيل العلاقة مع المجتمع المحلي جاء بدرجة متوسطة وقريبة جداً للدرجة الضعيفة، أما أهمية الدور فجاءت بدرجة عالية، وأن المعوقات التي تواجه إدارة المدرسة لتفعيل الشراكة مع المجتمع المحلي جاءت بدرجة عالية ومنها: انشغال أعضاء المجتمع المحلي بمصالحهم، وعدم وضوح أهداف الشراكة المجتمعية.

الدراسات الأجنبية:

قام كلارك [21] بإجراء دراسة هدفت إلى التعرف على الأسباب التي تدفع القطاع الخاص إلى التبرع للمدارس العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتعرف على خصائص وصفات المدارس التي نجحت في جمع التبرعات. وصمم الباحث استبانتين، واحدة موجهة للقطاع الخاص بهدف التعرف على الأسباب التي تدفعهم للتبرع، والثانية موجهة للمدارس بهدف التعرف على خصائصها، وأنواع التبرعات التي حصلت عليها. وتكونت عينة الدراسة من 308 مدرسة ثانوية عامة في ولاية كاليفورنيا، و158 منظمة، وقد توصل الباحث إلى أن المجالات التي يفضل القطاع الخاص دعمها هي: دعم البرامج الأكاديمية، تأمين الأجهزة والمعدات، تقديم المنح الدراسية.

وأجرى ساهيد [22] دراسة هدفت للتعرف على تغير دور مدير المدرسة نتيجة لإدخال نموذج الإدارة المحلية للمدارس (شراكات القرن 21) في جنوب استراليا، وهو نموذج لمشاركة الوالدين وأفراد المجتمع المحلي في المجالس المدرسية، واستخدم الباحث أسلوب دراسة الحالة، وطبقت الدراسة على مديري المدارس الابتدائية والثانوية، وكانت الأداة هي المقابلات، وجاءت نتائج الدراسة بعدم وجود تغيرات كبيرة في دور مديري المدارس نتيجة لإدخال نموذج (شراكات القرن 21)، وزيادة الأعباء الإدارية على مديري المدارس بسبب الدور الناشئ عن العمل مع مجلس الحكم، وأولياء أمور الطلبة، في جوانب صنع القرار، والميزانية المدرسية.

وأجرى جيبسون وديفز [23] دراسة هدفت لمعرفة الآثار المترتبة على الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تقديم التعليم، والتحصيل الدراسي، والاتجاهات والسلوك والحضور، وقد استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، وطبقت على أول مدرسة في مبادرة التمويل الخاص في المملكة المتحدة. وكانت أداة الدراسة هي المقابلات الشخصية مع مسؤولي التعليم وجهة الشراكة، وتشير النتائج إلى أن تأثير الشراكة إيجابي على التعليم، وعلى أداء التلاميذ والاتجاهات والسلوك والحضور.

وقام يابا [24] بدراسة للتعرف على الفوائد التي تم الحصول عليها من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في بناء المدارس، وتكون مجتمع البحث من (395) مدرسة حديثة البناء خلال الفترة 2000 إلى 2012 في اسكتلندا. وكانت الأداة المستخدمة هي الاستبانة والمقابلات لرؤساء المدارس، والسلطات المحلية، ودراسة الإحصاءات المدرسية، وتم التوصل إلى أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص أفضل في حالة

رؤية لجنة الشراكة بالعبارة الآتية: حضارة وطن = جيل فطن + شراكة مجتمعية [18].

وتستطيع زائرة هذه المدرسة ملاحظة آثار الشراكة المجتمعية من خلال البيئة التعليمية الجذابة، والمرافق المكتملة، وقاعات الأنشطة المتنوعة الصفية واللاصفية التي تعكس اهتمام قيادة المدرسة ودور لجانها.

3. الدراسات السابقة

يستعرض هذا الجزء الدراسات السابقة مرتبةً زمنياً من الأقدم إلى الأحدث، مع التعليق عليها وفق الآتي:

الدراسات العربية:

أجرى العتيبي [9] دراسة هدفت إلى التعرف على مدى إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية، من خلال الوقوف على واقعه ومجالاته ومعوقاته ومقترحاته من وجهة نظر مسؤولي التعليم العام، ومسؤولي القطاع الخاص في مدينة الرياض، واستخدم الباحث المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي، والاستبانة أداة للدراسة، وبلغ حجم العينة (392) فرداً، وكانت أهم النتائج: إن واقع إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام ضعيف في مجمله، وكان من أبرز المجالات التي يسهم القطاع الخاص في تمويلها: تقديم الجوائز التشجيعية للطلاب، وطباعة النشرات التربوية، وإنشاء المباني التعليمية، تدريب الطلاب، وتقديم الهبات النقدية، أما معوقات إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام فهي: عدم اهتمام مسؤولي التعليم العام بالقطاع الخاص وإمكانياته، وعدم كفاية النظم واللوائح التي تنظم إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام، وعدم توضيح الدور المطلوب من القطاع الخاص في ضوء خطط التنمية، وضعف العلاقة بين إدارات التعليم والقطاع الخاص.

وقام عاشور [19] بإجراء دراسة هدفت إلى التعرف على دور مدير المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي من وجهة نظر العاملين في المدارس وأفراد المجتمع المحلي في سلطنة عمان. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة أداة للدراسة، وتكونت العينة من (513) من العاملين في المدارس، و(80) من أفراد المجتمع المحلي. وتوصلت الدراسة إلى أن دور مدير المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي يتم بدرجة قليلة، وهي متمثلة في: الشراكة في الرؤية، والأهداف العامة للعملية التعليمية، يليه الشراكة في تقديم الدعم المالي للمدرسة، ثم الشراكة في الشؤون الإدارية للمدرسة، ثم الشراكة في تقديم الاستشارات للمدرسة، وجاء في المرتبة الأخيرة الشراكة في التخطيط المدرسي.

وأجرى الجرايدة والهلائي [20] دراسة هدفت إلى بناء أنموذج مقترح لتفعيل دور الشراكة المجتمعية في المدارس الخاصة، وطبقت هذه الدراسة على عينة مكونة من (450) فرداً، وكانت الأداة المستخدمة الاستبانة، وقد شملت العينة ثلاث فئات، هي: مديرو المدارس، ورؤساء مجالس الآباء والأمهات، ومديرو بعض المؤسسات الحكومية والخاصة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تفعيل دور الشراكة المجتمعية في المدارس الخاصة بسلطنة عمان يتم بدرجة عالية في مجال الرعاية الطلابية وتنميتها، بينما يتم بدرجة متوسطة في بقية المجالات وهي: الشراكة المجتمعية في إدارة المدرسة،

الشراكة المجتمعية محدودة ببعض المدارس المطبقة له، لذا فإنه لا يمكن الكشف عن تجربة المدرسة في التمويل عبر الشراكة المجتمعية إلا بدراستها عن قرب، ومقابلة المسؤولين فيها، وتفحص الوثائق والمستندات بالمدرسة. وتُعرف دراسة الحالة بأنها: التحقيق المتعمق للمشكلة في واحد أو أكثر من البيئة الخاصة بالحياة الواقعية (مواقع الحالة) على مدى فترة زمنية ممتدة، ويمكن أن يتم جمع البيانات عن طريق استخدام مزيج من المقابلات والملاحظات الشخصية والمستندات الداخلية أو المستندات الخارجية [25]، وفي هذه الدراسة تم فحص ملفات الشراكة المجتمعية، والتعاميم واللوائح الإدارية، وتم إجراء العديد من الزيارات الميدانية للمدرسة، والمقابلات الشخصية للمسؤولين، وملاحظة مرافق المدرسة، وبيئتها المادية والتعليمية.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع منسوبات المدرسة قيد الدراسة من معلمات وإداريات وعددهن (42) فرداً، ونتيجة لعدم اشتراكهن جميعاً في لجنة الشراكة المجتمعية، وعدم توفر البيانات التي تحتاجها الدراسة لديهن، فقد تم اختيار عينة قصدية تمثلت في أعضاء لجنة الشراكة المجتمعية بالمدرسة والبالغ عددهن (9) أعضاء، ممن نفذن برنامج الشراكة المجتمعية في المدرسة، ويوضح الجدول (1) خصائص عينة الدراسة.

جدول 1

خصائص أفراد عينة الدراسة

المتغير	العدد	النسبة
الوظيفة	1	10%
فائدة المدرسة	6	70%
معلمة	2	20%
إدارية	0	0%
المؤهل	7	80%
دون البكالوريوس	2	20%
البكالوريوس	0	0%
دراسات عليا	2	20%
سنوات الخدمة	0	0%
أقل من 5 سنوات	2	20%
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	7	80%
من 10 سنوات فأكثر	9	100%
المجموع		

ذات أسئلة مفتوحة النهاية وعميقة، ويمكن للباحث فهم تفكير المشارك وسلوكه دون إسقاط فرضيات الباحث السابقة أو تصنيفاته عليه، والتي قد تحد من أقوال المشاركين [26]، وفي هذه الدراسة تم استخدام المقابلة الغير منظمة بدايةً، ومن ثم المقابلات المنظمة في زيارات ميدانية متتالية للمدرسة. كما تم دراسة وتفحص اللوائح، والتعاميم، والأدلة الصادرة من وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى ملفات لجنة الشراكة بالمدرسة وذلك للإجابة على سؤال الدراسة الأول.

البناء والصيانة، بينما تكون أفضل في المدارس الممولة تقليدياً من حيث سهولة وصول المعلمين، وتحسين معنوياتهم، وقد أيدت النسبة الأكبر من مدراء المدارس الممولة تقليدياً تحقق الجودة في المدارس مقارنةً بمدراء مدارس الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

التعليق على الدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة كلاً من العتيبي [9] والنوح [8] في هدف التعرف على المعوقات والتحديات لتطبيق المشاركة المجتمعية، وتتفق مع دراسة Clark [21] في أوجه دعم التمويل المدرسي، وتتفق مع دراسة [22] Sahid، ودراسة Gibson and Davies [23] كونهم دراسات نوعية تتبع أسلوب دراسة الحالة، وتعد الدراسة الحالية من الدراسات القلائل التي حاولت دراسة وضع الشراكة المجتمعية في جانب دعم المدرسة في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، لتقديم حالة نموذجية قابلة للتعميم والاستفادة منها.

وقد استفادت الباحثتان من الدراسات السابقة في تدعيم الإطار النظري، واختيار المنهجية الملائمة للدراسة، وبناء أداة الدراسة، وفي عرض النتائج وتفسيرها ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

منهج الدراسة

تم استخدام منهج دراسة الحالة، بمدخل الدراسات النوعية؛ وذلك للملاءمة هذا المنهج لمشكلة الدراسة، فعملية التمويل المدرسي من خلال

ويتضح من الجدول تنوع وظائف وارتفاع سنوات الخبرة لديهن؛ مما يضيف لعمل لجنة الشراكة في المدرسة العمق والخبرة التعليمية.

أداة الدراسة

إن الأداة المناسبة لجمع المعلومات المتعلقة بإجابات السؤال الثاني والثالث والرابع من أسئلة الدراسة هي المقابلة بنوعها المنظمة وغير المنظمة؛ حيث تتم المقابلة المنظمة بطرح سلسلة من الأسئلة المعدة مسبقاً على المشاركين، ذات نمط محدد في الإجابة، كما قد تستخدم الأسئلة المفتوحة النهاية، ويتلقى جميع المشاركين نفس الأسئلة بنفس الترتيب والطريقة، ويكون دور الباحث محايداً، أما المقابلات الغير منظمة فتكون

تمويل مدارس التعليم العام من خلال الشراكة المجتمعية دراسة حالة مدرسة حكومية هيفاء خوجة و سارة المنقاش

بناء أداة الدراسة

2- الصدق الوصفي: ويشير إلى درجة الدقة الواقعية التي تتحلى بها تقارير الباحث، وهل ما تم عرضه من وقائع عن مجتمع الدراسة يحدث بالفعل؟ وقد اطلعت الباحثتان على مستندات للمخاطبات والمواقفات التي حصلت عليها المدرسة في مبادرات الشراكة المجتمعية، مما يؤكد صدق إجابات أفراد عينة الدراسة. كما تم مشاهدة العديد من آثار تلك الشراكة بالمدرسة في الفناء، والمصلى، والمكتبة، والمرسم، والعيادة الطبية.

3- الصدق التأويلي أو التفسيري: يعني الدقة في تمثيل المعاني للظواهر المدروسة كما يتصورها المحوثنون أنفسهم، ويعتمد ذلك على مدى قدرة الباحث على الفهم الدقيق لأرائهم وأفكارهم وأحاسيسهم وتجاربهم بشكل موضوعي مجرد، وفي هذه الدراسة تم تفحص إجابات العينة، وبالرجوع إلى بعض أفراد العينة ومناقشتهم فيها، تمت موافقتهم على ما جاء بها.

تحليل البيانات

يوضح Bogdan & Biklen أن التحليل في البحث النوعي هو عملية منظمة للبحث في نصوص المقابلات والملاحظات الميدانية والمواد الأخرى التي جمعت من خلالها البيانات واستكشافها وتنظيمها لزيادة فهم الباحث لها، وليتمكن من تقديم ما اكتشفه للآخرين، ويتضمن تحليل البيانات عملية ترتيبها وتقسيمها إلى وحدات يمكن التعامل معها، وتركيبتها وإعادة تنظيمها بحثاً عن أنماط ونقاط التقاء، والعمل على اكتشاف ما هو مهم، وما يمكن أن يستفاد من تلك البيانات [26].

وقد تم تحليل البيانات في هذه الدراسة من خلال تفرغ المقابلات، وبلغ عددها 9 مقابلات لأفراد عينة الدراسة، وتم تصنيف تلك البيانات حسب الموضوع الذي تدل عليه في جداول، كما في جدول (2)، وبتأمل البيانات وتصنيفها وجدت الباحثتان الحاجة إلى الرجوع للمدرسة عدة مرات لاستكمال البيانات.

4. النتائج وومناقشتها

السؤال الأول: ما اللوائح والتعاميم المنظمة للشراكة المجتمعية في التعليم العام؟

للإجابة على هذا السؤال تم جمع القرارات والتعاميم المتعلقة بالشراكة المجتمعية في مدارس التعليم العام، وبقراءتها وتحليلها وتصنيفها إلى مجموعات تم التوصل إلى وجود التنظيمات واللوائح الآتية:

أ- صلاحية الشراكة المجتمعية لمدرء المدارس:

تم إصدار صلاحيات مديري ومديرات المدارس وفق قرار وزير التربية والتعليم رقم 32155521 / 8 ق بتاريخ 1432/2/26هـ، حيث تم منح الصلاحية رقم (46)، والتي تنص على: "الاتفاق مع القطاع الخاص لرعاية برامج المدرسة بما ينسجم مع الأهداف التربوية وفق النظام واللوائح والتعليمات الرسمية"، وتختص هذه الصلاحية بلجنة الشراكة المجتمعية والأسرية بالمدرسة، وتم تحديد الإجراءات الآتية ضمن هذه الصلاحية:

1. تحديد البرامج والأنشطة المراد رعايتها ضمن خطة المدرسة.
2. قبول الرعاية والدعاية التي تنسجم مع الأهداف التربوية فقط.
3. موافقة اللجنة على ذلك بالأغلبية.
4. يتفق قائد المدرسة مع القطاع الخاص مباشرة لرعاية البرامج المنفذة بالمدرسة وفق مخاطبات رسمية.

تم أخذ إذن قائدة المدرسة بإجراء الدراسة وذلك عن طريق مقابلتها في مقابلة غير منظمة: للتعرف على إمكانية دراسة حالة المدرسة والإفادة من تجربتهم في الشراكة المجتمعية، وقد تم الاستفادة من إجاباتها في توجيه أسئلة أداة الدراسة، وتم تصميم دليل المقابلة المنظمة: المتضمن 3 أسئلة، ويندرج تحتها أسئلة فرعية، وعرض الدليل على ثلاثة محكمين متخصصين من الجامعات السعودية، وتم العمل على إجراء التعديلات الموصى بها على أداة الدراسة، وتكونت أسئلة المقابلة من ثلاثة محاور، المحور الأول: تحديد آليات تطبيق الشراكة المجتمعية في المدرسة، ويندرج تحتها الأسئلة الفرعية: ما هو دور لجنة الشراكة المجتمعية بالمدرسة؟ صفي لي عملها، من هم شركاؤكم؟ كيف حصلتم على موافقتهم للشراكة معكم؟ ما الإجراءات التي تتبعونها في التواصل والتنفيذ؟

والمحور الثاني: أوجه دعم تمويل العملية التعليمية في المدرسة من خلال الشراكة المجتمعية، ويندرج تحته: ما دور الأسر وأولياء الأمور في دعم العمليات التعليمية بالمدرسة؟ وماذا يفعلون لتعزيز الشراكة المجتمعية؟ ما هي أشكال الدعم الذي يقدمه القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع لمدرستكم؟ هل يتم توفير المنح الدراسية والجوائز؟ هل تستلمون مساعدات مالية وتبرعات؟ هل يتم بناء أو تأثيث مرافق؟ هل يتم توفير النقل المدرسي؟ هل يتم دعم المقاصف والتغذية؟ هل يوفرون لمنسوبات المدرسة الرحلات والأنشطة؟ هل يتم تدريب وتطوير منسوبات المدرسة؟ هل يتم تقديم الاستشارات والأبحاث وإجراء الاختبارات؟ هل يتم تقديم الرعاية لصحية لمنسوبات المدرسة؟ مع الايضاح في حال الإجابة بنعم.

والمحور الثالث: الصعوبات التي تواجه المدرسة في تطبيق الشراكة المجتمعية، والسؤال هو ما الصعوبات التي تواجهكم في المدرسة لتفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع ورجال الأعمال وأولياء الأمور؟ إجراءات تطبيق أداة الدراسة

بعد الحصول على الموافقة اللازمة لتطبيق أداة الدراسة على مجتمع البحث، تم التوجه إلى المدرسة قيد الدراسة، وإجراء مجموعة من المقابلات الشخصية المنظمة لأفراد الدراسة وعددها (9) مقابلات، وتم تدوين الإجابات، وقد تكررت زيارة المدرسة المذكورة لحين اكتمال المعلومات ووضوحها.

صدق الأداة

يظهر الصدق في البحوث النوعية في إشارة أفراد العينة إلى المواضيع ذاتها، وإيصال المعنى كما يقصده المشترك [27]، وقد وجدت الباحثتان تماثلاً في إجابات عينة الدراسة نتيجة لمشاركتهن جميعاً في أعمال لجنة الشراكة المجتمعية بالمدرسة.

كما يظهر الصدق في مجال البحث النوعي وفق ما أشار ماكسويل من خلال ثلاث أنواع من الصدق وهي [28]:

1- الصدق النظري: حيث يتناسب التفسير النظري مع الواقع الميداني؛ ويعطي القارئ انطباعاً بأن البحث معقول وجدير بالثقة، ففي هذه الدراسة وجدت الباحثتان اتساقاً بين ما توصلت له الدراسات السابقة، والأدب النظري للدراسة مع إجابات أفراد العينة، كما سيتضح في التعليق على نتائج الدراسة.

تعليم أبنائهم، وتستلزم المبادرة توفير برامج تدريبية للمعلمين وتأهيلهم من أجل تحقيق التواصل الفعال مع أولياء الأمور، وزيادة الوعي بأهمية مشاركتهم، بالإضافة إلى التعاون مع القطاع الخاص، والقطاع غير الربحي في تقديم المزيد من البرامج والفعاليات المبتكرة لتعزيز الشراكة التعليمية [3]، وقد أطلقت وزارة التعليم خطة للتدريب على برامج شراكات المدرسة والأسرة والمجتمع "ارتقاء" وذلك وفق التعميم رقم 48760 في 14/6/1438هـ.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بتوفر المظلة النظامية لتطبيق الشراكة المجتمعية بالمدراس؛ حيث إن وزارة التعليم قد أصدرت من القرارات والأدلة ما يكفي لقائد المدرسة لتنفيذ شراكات مجتمعية، وبالرغم من توفر هذه الأدلة، وتواجدها على الشبكة العنكبوتية، إلا أن القصور في تنفيذ الشراكة المجتمعية ببعض المدارس قد يعزى إلى الصعوبات التي تواجهها قائدة المدرسة في تفعيل الشراكة المجتمعية، كما يتضح في إجابة السؤال الرابع.

السؤال الثاني: ما هي الآليات المتبعة لتطبيق الشراكة المجتمعية في مدرسة قيد الدراسة؟

للإجابة على هذا السؤال تم تلخيص إجابات أفراد العينة حول الآلية التي أتبعها لتنفيذ الشراكات المجتمعية، وفق الآتي:

أ- فيما يتعلق بدور لجنة الشراكة المجتمعية بالمدرسة:

اتفقت عينة الدراسة على تحديد دور لجنة الشراكة المجتمعية بالمدرسة فيما يأتي:

- اختيار الجهة المراد عمل الشراكة معها، وفق حاجات الطالبات، وتكون جهة مصرحة للشراكة معها.

- العمل على تنسيق الرحلات والزيارات لجهات الشراكة.

فيما ذكرت مشتركتان دور اللجنة في تحقيق الجودة بالمدرسة، وتعزيز العلاقة بين المدرسة والمجتمع، وعدم الفصل بين التعليم والمهارات الحياتية.

وأضافت المشتركة التالية متابعة التواصل مع جهات الشراكة للتطوير، ومعرفة ما يستجد في مجال الشراكة.

وحددت مشتركة أخرى دور اللجنة بتعريف المشاركون بأهمية الشراكة المجتمعية ومجالاتها.

أما المشتركة التالية فقد أشارت لأهمية اللجنة في دفع عجلة المسيرة التعليمية، وأضافت مشتركة أخرى دور الشراكة في تشجيع وتنمية المسؤولية الاجتماعية والتعاون والتكامل مع المجتمع.

وحددت مشتركة أخرى دراسة احتياجات المجتمع المحيط بالمدرسة ووضع خطط لمساعدتها.

وتتفق معظم هذه الإجابات مع توصيف مهام لجنة الشراكة المجتمعية بالمدرسة، الواردة في الدليل التنظيمي لمدارس التعليم العام [29].

ب- فيما يتعلق بتحديد شركاء المدرسة:

تشابهت إجابات عينة الدراسة حول جهات الشراكة المجتمعية، ويمكن تلخيص أهم شركاء المدرسة قيد الدراسة في الجدول (2)، وقد تم تصنيف تلك الإجابات وفق نشاط الجهات المشاركة.

5. لا تزيد مدة الاتفاقية عن عام دراسي لرعاية أي برنامج مدرسي وتكون الرعاية لكل برنامج على حدة.

6. توثق اللجنة المالية بالمدرسة الإيرادات والمصروفات في سجلات خاصة.

ب- لجنة الشراكة الأسرية والمجتمعية بالمدرسة:

وأما ما يخص لجنة الشراكة الأسرية والمجتمعية بالمدرسة، فقد جاء عملها مفصلاً بالدليل التنظيمي للمدرسة الصادر من وزارة التعليم؛ حيث نص على الآتي [29]:

هدف اللجنة: تشجيع وتنمية العمل التطوعي، والمسؤولية الاجتماعية لمسنوبي المدرسة، والمشاركة في تعزيز التعاون والتكامل مع المجتمع.

مهام اللجنة:

1. التخطيط والتنسيق للممارسات في مجالات الشراكة.

2. توثيق العلاقة بين المدرسة والمجتمع وإيجاد فرص التكامل والتعاون المشترك لتحقيق مهام المدرسة بمختلف جوانبها.

3. تطوير البرامج والمشروعات المتعلقة بتعزيز التعاون والتكامل بين المدرسة والجهات الحكومية والأهلية ذات الصلة بما يعود على المجتمع والطلاب بالخير في حاضرهم ومستقبلهم التعليمي والمهني.

4. دراسة احتياجات الأسرة والمجتمع المحلي المحيط بالمدرسة والعمل على المساهمة في تلبيتها.

5. تدريب المعلمين والطلاب وأولياء الأمور على ممارسة العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية.

6. عقد ندوات وبرامج تربوية ولقاءات ثقافية تسهم في تشجيع العمل التطوعي ضمن التعليمات المعتمدة.

7. تشجيع العمل التطوعي والمسؤولية المجتمعية لخدمة الأسرة والمجتمع المحلي.

8. إعداد تقارير دورية عن برامج وأنشطة الشراكة المجتمعية التي تم تنفيذها ورفعها إلى إدارة/ مكتب التعليم.

9. المشاركة مع مجلس المدرسة في تقييم الممارسات الحالية للشراكة الأسرية والمجتمعية.

• يقوم أمين ومقرر اللجنة بالتنسيق لأعمال اللجنة.

ج- دليل الشراكة الأسرية والمجتمعية

أصدر مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام دليلاً للشراكة الأسرية والمجتمعية، جاء الدليل في (41) صفحة، واشتمل على شرح مفصل للمفاهيم النظرية للشراكة، والأدوار المتوقعة، والآليات المقترحة، بالإضافة إلى نماذج تستخدم في تنظيم عمل الشراكة المجتمعية بالمدرسة [30].

د- "ارتقاء" أحد برامج رؤية المملكة العربية السعودية 2030:

يمثل اهتمام الأيوين بتعليم أبنائهم ركيزة أساسية للنجاح، ويمكن

للمدارس وأولياء أمور الطلاب القيام بدور أكبر في هذا المجال مع توفر المزيد من الأنشطة المدرسية التي تعزز مشاركتهم في العملية التعليمية، وتهدف مبادرة ارتقاء إلى تعزيز مشاركة المدرسة مع الأسرة والمجتمع، ودورها في تنمية القيم والهوية الوطنية، وتسعى لإشراك 80% من الأسر في الأنشطة المدرسية بحلول عام 1442هـ - 2020م، وتتضمن المبادرة مجموعة من مؤشرات الأداء التي تقيس مدى إشراك المدارس لأولياء الأمور في عملية

نشاط جهة الشراكة	اسم الجهة
جهة تنظيمية	لجنة الشراكة بالمدرسة
جهات حكومية	أمانة منطقة الرياض- الوحدة النسائية جامعة الملك سعود مكتبة معهد الإدارة العامة مكتبة الملك عبد العزيز العامة مكتبة الملك فهد الوطنية مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية معرض مشكاة التفاعلي للطاقة الذرية والمتجددة واحة الملك سلمان للعلوم الكلية التقنية للبنات شركة مايكروسوفت معامل فلاب لاب نافذة التقنية
جهات أكاديمية وتعليمية	الرئاسة العامة لرعاية الشباب الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون مرسم الفنانة التشكيلية م. ك. سند بنيان رومة المستشفى العسكري مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث كلية طب الأسنان بجامعة الملك سعود مركز الرعاية الصحية الأولية بحي السليمانية إدارة الصحة المدرسية جمعية زراعة الأعضاء جمعية نقاء لمكافحة التدخين عيادات راما شركة الربيع مطاعم متعددة رجال وسيدات أعمال محلات على كيفك – مؤسسة مهندس نجد أطباء أسر منتجة أولياء أمور الطالبات أسر الموظفات بالمدرسة
جهات مهنية وتقنية	
جهات تثقيفية وأنشطة ترفيهية	
جهات تطوعية	
جهات صحية	
جهات الأغذية والأطعمة	
رجال أعمال ومحلات تجارية	
أفراد المجتمع المحلي	

ج- فيما يتعلق بطريقة الحصول على موافقة تلك الجهات: أجمعت معظم المشاركات على أن التواصل تم عبر إرسال الخطابات بالبريد الإلكتروني، فيما أضافت مشتركتان بأنه تم من خلال معرفة شخص في جهة الشراكة لتسهيل عملية التواصل، وذكرت المشتركة التالية أنها زارت جهة الشراكة في مقر عملهم، كما استخدمت شبكات التواصل الاجتماعي، وأضافت مشتركة أخرى أنها استخدمت الاتصال الهاتفي، ثم المخاطبة الرسمية، وأشارت المشتركة التالية إلى أن التواصل ليس فيه

ويلاحظ مما سبق تنوع جهات الشراكة المجتمعية، وتعددتها مما يشير إلى جهد أعضاء اللجنة بالمدرسة في التواصل مع تلك الجهات، كما يجسد قيام تلك الجهات والأفراد بمسؤولياتهم المجتمعية نحو المدرسة، وتتفق إجابات عينة الدراسة مع ما ذكرته ابستين [15] حول شركاء المجتمع المحلي، وتضيف ابستين لجملة الشركاء المحتملين الوكالات العسكرية، والمنظمات الإعلامية، والدينية، والفرق الرياضية.

والبرامج التقنية، والتدريب، والتوعية، وتزويد المدرسة بالكتب والمطبوعات.

ج - فيما يتعلق بتقديم المنح الدراسية والجوائز:

أجابت 6 مشتركات بأنه لا يتم تقديم المنح الدراسية والجوائز لمنسوبات المدرسة، ووضحت بقية المشتركات أنه يتم تقديم التدريب والدورات، وبعض الجوائز، وقد يعود سبب عدم تقديم المنح الدراسية وفق إجابة أحد المشتركات كون طالبات المدرسة بالمرحلة المتوسطة، وقد يعزى ذلك لارتفاع كلفته المالية.

د- فيما يتعلق باستلام المساعدات المالية والتبرعات:

نفذت 4 مشتركات استلام المساعدات المالية والتبرعات من خلال الشراكة المجتمعية، فيما أجمعت المشتركات على استلام المساعدات من الجمعيات الخيرية وتسلم لصالح المحتاجين، بالإضافة إلى التبرعات من رجال الأعمال وفعالي الخير، وأضافت ثلاث منهن بتسلم لوح فنية قيمة من فنانين تشكيليين؛ والتي يتم عرضها بالمدرسة، ووضحت مشاركة واحدة أنه قد تباع أحد تلك اللوح لتسديد احتياجات ضرورية بالمدرسة، بالإضافة لتبرعات عينية أخرى مثل الأجهزة التقنية، وأدوات النظافة والقرطاسية.

هـ- فيما يتعلق ببناء وتأثيث المرافق:

أوضحت 3 مشتركات أنه تم تأثيث عيادة صحية بالمدرسة من قبل المستشفى العسكري ومستشفى الملك فيصل التخصصي، وأشارت 6 مشتركات أنه تم تأثيث المصلى من فاعل خير، وأشارت مشاركة أخرى أنه تم تزويد الفناء الخارجي بمراوح كبيرة الحجم، وجلسات للراحة من قبل أحد رجل أعمال، كما أوضحت أنه يمنع الشروع في بناء المرافق الملحقة بالمدرسة بجهود ذاتية أو تعاونية بدون موافقة إدارة التعليم بالمنطقة؛ حفاظاً على سلامة الطالبات، ولتحقيق قدر من المعايير الفنية المطلوبة في البناء.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة [24] Yaya التي وضحت أن البناء والصيانة يتمان بالاتفاق مع القطاع الخاص من خلال عقود تشغيلية بمرود مالي على الجهة المشاركة، وهو الأمر الذي ليس من صلاحيات المدرسة قيد الدراسة ولا إمكانياتها.

و- فيما يتعلق بتوفير النقل المدرسي:

اتفقت جميع المشاركات في عدم توفير النقل من خلال الشراكة المجتمعية، وقد يعزى السبب في ذلك لاقصصار خدمة النقل المدرسي على الحافلات المدرسية التي توفرها وزارة التعليم، من منطلق الحفاظ على سلامة وأمن الطالبات.

ز- فيما يتعلق بدعم المقاصف والتغذية:

أجابت معظم المشتركات بعدم دعم المقاصف والتغذية بالمدرسة من خلال الشراكة المجتمعية، وقد بررت مشتركتان ذلك بأنها شركة مفروضة على المدرسة من قبل إدارة التعليم.

وقد يكون السبب في ذلك التعاميم الرسمية التي تحدد أسماء متعهدين محددين للتعاقد في تشغيل المقصف، إلا أن هذه التعليمات سوف تتغير من العام الدراسي المقبل؛ وفق تعميم إدارة تعليم الرياض رقم 481051859 في 1438/7/26هـ بشأن تنظيم إجراءات التعاقد لتشغيل المقاصف للعام الدراسي 1438-1439هـ، حيث يشار فيه إلى إمكانية تشغيل المقاصف ذاتياً من خلال عقود تموين، أو من خلال متعهد فردي

صعوبة؛ مبررةً ذلك بأن معظم الجهات ترغب في إبراز جهودها من خلال الشراكات ودعم الطلاب.

ومن خلال هذه الإجابات يتضح تعدد وتنوع طرق التواصل الممكنة مع جهات الشراكة للحصول على الموافقات، وهي طرق ميسرة وفي متناول الأفراد، الأمر الذي يعزز نجاح تعميم التجربة على مدارس أخرى.

د- فيما يتعلق بالإجراءات المتبعة لإنجاز الشراكات:

تشابهت إجابات المشاركات في وصف الإجراءات، وهي تتم عبر الخطوات التالية:

1- اختيار جهة محددة للشراكة.

2- التواصل معها هاتفياً وخطابياً.

3- التنسيق وتحديد الوقت المناسب، والفئة المستهدفة، والتنسيق مع الهيئة الإدارية بالمدرسة.

4- استصدار موافقات أولياء أمور الطالبات، في حال تطلب الأمر.

5- تنفيذ الشراكة.

6- كتابة تقرير مفصل عن برنامج الشراكة.

فيما أضافت أحد المشتركات بأن الخطوة الأولى هي تلمس احتياجات الطالبات لنوع برنامج الشراكة، وأيدتها مشاركة أخرى بأنه يمكن استخدام الاستبانة لمعرفة ذلك، ووضحت المشاركة التالية وجود عقد شراكة بين طرفين هما المدرسة وجهة الشراكة المجتمعية.

وتتفق إجابات المشاركات إلى حد كبير مع دراسة الجريدة والبهلاني [20] في النموذج المقترح الذي قدمه لتفعيل دور الشراكة المجتمعية في مدارس سلطنة عمان الخاصة، باستثناء مرحلة التقييم النهائية والقيام باستطلاع آراء المستفيدين والمتعاملين مع برامج الشراكة المجتمعية.

السؤال الثالث: ما أوجه دعم تمويل العملية التعليمية في المدرسة قيد الدراسة من خلال الشراكة المجتمعية؟

للإجابة على هذا السؤال تم تلخيص إجابات أفراد العينة، وفق الآتي:

أ- فيما يتعلق بدور الأسر وأولياء الأمور في دعم العمليات التعليمية بالمدرسة:

اتفقت جميع المشاركات على أن دور الأسر وأولياء الأمور في دعم العمليات التعليمية بالمدرسة يكمن في تقديم الدورات والمحاضرات التوعوية لطالبات المدرسة، والمشاركة في الرحلات، كما أضافت ثلاث مشتركات أن الأسر تقدم بعض المساعدات العينية، وأضافت مشاركة أخرى أنه يتم إرسال رسائل الشكر من أولياء الأمور إلى المدرسة تأييداً لهذا الدور، وتؤكد أحد المشاركات أن تجربة إشراك أمهات الطالبات في تقديم المحاضرات والتوعية حسب مؤهلاتهن العلمية وتخصصاتهن؛ تعد في حد ذاتها تجربة رائدة تميزت بها المدرسة، وعززت ثقة الطالبات في أنفسهن، وقوت العلاقة بين المدرسة والمنزل، وأن هذا الدور الذي اضلعت به المدرسة في تقوية العلاقة مع المدرسة ينسجم مع أهداف برنامج ارتقاء، أحد برامج رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

ب- فيما يتعلق بأشكال الدعم الذي يقدمه القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع للمدرسة قيد الدراسة:

اتفقت معظم المشاركات على الشكل التثقيفي، والتوعوي، والديني فيما يخص دعم القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع، كتقديم الاستشارات،

تمويل مدارس التعليم العام من خلال الشراكة المجتمعية دراسة حالة مدرسة حكومية هيفاء خوجة و سارة المنقاش

الأهداف العامة للعملية التعليمية، وتقديم الدعم المالي للمدرسة، وتقديم الاستشارات للمدرسة، كما تتفق مع نتائج دراسة [21] Clark في دعم البرامج الأكاديمية، وتأمين الأجهزة والمعدات، تقديم المنح الدراسية. السؤال الرابع: ما الصعوبات التي تواجه المدرسة قيد الدراسة في تطبيق الشراكة المجتمعية؟

للإجابة على هذا السؤال تم تلخيص إجابات أفراد العينة، حيث اتفق خمس مشتركات على رفض بعض أولياء الأمور اشتراك بناتهم في الرحلات المدرسية، ووجود صعوبة في التنسيق والرد من قبل المؤسسات بغرض الشراكة المجتمعية، وأضافت أحد المشتركات أنه يمكن أن تطرق (30) باباً ولا تنجح الشراكة سوى مع واحد منهم، فالعملية تحتاج صبر ومداومة، وحددت مشتركتان أن من الصعوبات التي تواجه تطبيق الشراكة المجتمعية ضعف دور الأسرة في الشراكة، وقلة عدد أولياء الأمور المتجاوبين لموضوع الشراكة مع المدرسة. وأضافت ثلاث مشتركات أنه يتم رفض الشراكة من قبل بعض الجهات عند معرفة المرحلة العمرية للطلبات، كونها المرحلة المتوسطة، حيث أن برامج تلك الجهات صُممت للمرحلة الأكبر سنًا. وبينت ثلاث مشتركات وجود مشكلة في وعي بعض المؤسسات لدور الشراكة المجتمعية، وتفهم أهدافها. وذكرت مشتركتان أن بُعد موقع جهة الشراكة عن المدرسة، يعيق عملية الشراكة. وأضافت ثلاث مشتركات أن بعض الجهات تتطلب دفع رسوم رمزية لعقد الشراكة. كما ذكرت مشتركة أخرى أن هناك أمورًا مثل البناء والصيانة لا تدخل في الشراكة، حسب توجهات إدارة التعليم حرصاً على سلامة الطالبات، وأضافت وجود صعوبات أخرى منها عدم وجود وكالة بالمدرسة وضغط الأعباء على قائدة المدرسة وهي عضو بلجنة الشراكة المجتمعية.

وتتفق نتيجة عدم وضوح أهداف الشراكة المجتمعية للجهات المشاركة مع نتائج دراسة العتيبي [9] والنوح [8]، فيما تختلف بقية العوقات والصعوبات، مما يدل على ضرورة دراسة حالة المدرسة ابتداءً. ويمكن تلخيص أهم الصعوبات لتفعيل الشراكة المجتمعية في المدرسة قيد الدراسة حسب مجالها وفق الآتي:

الصعوبات الثقافية:

- رفض بعض أولياء الأمور اشتراك بناتهم في الرحلات، وأنشطة الشراكة المجتمعية.

- ضعف دور الأسرة في الشراكة، وقلة عدد أولياء الأمور المتجاوبين لموضوع الشراكة مع المدرسة.

- عدم وعي بعض المؤسسات لدور الشراكة المجتمعية.

المشكلات التنظيمية:

- وجود صعوبة في التواصل والتنسيق مع بعض المؤسسات لغرض الشراكة المجتمعية،

- اقتصر بعض أنشطة الشراكة المجتمعية على الفئات العمرية الأكبر سنًا.

- قيام بعض الجهات بطلب رسوم رمزية لعقد الشراكة مع المدرسة.

- عدم وجود كادر إداري كاف بالمدرسة.

مشكلات البيئة والأمن والسلامة:

- بُعد موقع جهة الشراكة عن المدرسة، وصعوبة الوصول لموقعها.

من خلال عقد تشغيل، وتعد هذه الخطوة بادرة في الاتجاه نحو توفير سبل التمويل الذاتي للمدرسة، مما يساعدها على تحمل أعباء مصروفاتها.

وأضافت أحد المشتركات أن إحدى شركات الألبان الكبرى قدمت بعض المشروبات للمدرسة، فيما أشارت المشتركة التالية إلى تعاون الأسر المنتجة في تقديم دورات الطبخ للطلبات، وقيام مطاعم شهيرة برعاية الضيافة بالمدرسة خلال أنشطتها وبرامجها، وهذا يعتبر تقدم جيد في دعم التغذية المدرسية، وتعزيز لدور وأهمية الأسر المنتجة، وتفعيل للمسؤولية المجتمعية لمؤسسات القطاع الخاص.

ح- فيما يتعلق بتوفير الرحلات والأنشطة لمنسوبات المدرسة:

اتفقت إجابات المشاركات حول توفير الرحلات لمنسوبات المدرسة، وحددت أحد المشتركات وجود رحلات مدرسية إلى معرض مشكاة التفاعلي للطاقة الذرية والمتجددة، ومكتبة الملك فهد الوطنية، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ومجلس الشورى، فيما أضافت المشتركة التالية رحلات للمؤسسة العامة لرعاية الشباب، والكلية التقنية للبنات. ولا شك أن هذا التنوع في الأنشطة والرحلات يثري الحصيلة المعرفية والسلوكية لدى الطالبات، ويحقق جزءاً من الأهداف المرجوة من الشراكة المجتمعية.

ط- فيما يتعلق بتدريب وتطوير منسوبات المدرسة

أيدت المشاركات تقديم الدورات والتدريب والتطوير من خلال الشراكة المجتمعية، ووضحت إحداهن وجود تدريب من خلال البث المباشر لعمل فنانة تشكيلية في دروس الرسم للطلبات، ولدورات التقنية من مايكروسوفت، وذكرت مشتركتان تقديم المؤسسة العامة لرعاية الشباب دورات في فن التجميل، والديكوباج، والطباعة على القمصان لطلبات المدرسة. وأضافت المشتركة التالية الشراكة مع جامعة الملك سعود التدريب والتطوير، فيما أجابت مشتركة أخرى بعدم وجود دورات تطويرية لموظفات المدرسة من جهات الشراكة، ويتضح مما سبق التركيز على تدريب الطالبات، وقلة البرامج الموجهة لموظفات المدرسة، وقد يعزى ذلك لعدم تفرغ الموظفات، أو لتوفر الدورات من خلال قنوات أخرى تشرف عليها إدارة التدريب التربوي بمنطقة الرياض.

ي- فيما يتعلق بتقديم الاستشارات والأبحاث وإجراء الاختبارات:

نفت 3 مشتركات تقديم الاستشارات والأبحاث وإجراء الاختبارات من خلال الشراكة المجتمعية، وحددت المشتركة التالية دور المركز الصحي في تقديم الاستشارات بخصوص السمنة، وجامعة الملك سعود متمثلة في كلية طب الأسنان التي قدمت استشارات في مجال رعاية الأسنان.

ك- فيما يتعلق بالرعاية الصحية لمنسوبات المدرسة:

أجابت جميع المشاركات بوجود رعاية صحية من خلال بعض المراكز والعيادات والمستشفيات، حيث أتفق خمسة مهن على وجود رعاية صحية من المركز الصحي بجي السلیمانیة حول الرشاقة والسمنة واللياقة البدنية، وأضافت مشتركة أخرى قيام عيادات طبية خاصة بفتح ملف لمنسوبات المدرسة مع خصومات،.

وتتفق الإجابات السابقة على السؤال الثالث مع ما توصلت له دراسة العتيبي [9] من حيث تقديم الجوائز التشجيعية للطلاب، وطباعة النشرات التربوية، وتدريب الطلاب، وتقديم الهبات النقدية، وتختلف في نقطة إنشاء المباني التعليمية. كما تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة عاشور [19] حول أوجه الشراكة المجتمعية مع المدرسة ومنها

[5] وزارة المالية. (2018). ميزانية المملكة العربية السعودية 2018م البيان العام. تم استرجاعه في (1439/4/29هـ) من <https://www.mof.gov.sa>

[6] أخضر، أروى. (2013). المدرسة المنتجة في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية مقترح تطبيقي. رسالة دكتوراه منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.

[7] الجريوي، سمية. (2015). تقويم جهود مدراء ومديرات مدارس التعليم العام لزيادة مصادر التمويل المدرسي. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، مج (4) ع (3)، 244-268.

[8] النوح، عبد العزيز. (شوال - 1436). دور إدارة المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي دراسة ميدانية. مجلة العلوم التربوية. ع (3)، 235-316.

[9] العتيبي، فهد. (1425). إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.

[10] العسيري، خالد بن حسين. (22-24 نوفمبر 2016). التخطيط الاستراتيجي للشراكة بين المنظمات التعليمية والقطاع الخاص لتنمية كفاءة الأداء الإداري نموذج مقترح لوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية. ورقة علمية قدمت إلى مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية، الرياض: معهد الإدارة العامة.

[11] أبو الوفا، جمال وعبد العظيم، سلامة. (2000). اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية. مصر: دار المعرفة الجامعية.

[12] الرشيد، عبد الونيس والعززي، نشي والقصاص، ياسر. (2017). المشاركة المجتمعية رؤية من منظور الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي، ط1، الرياض: مكتبة الرشد.

[13] العجي، محمد حسنين. (2003). المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة. مصر: دون ناشر، النسخة الرقمية أسك زاد.

[14] الوكيل، مصطفى مختار. (2015). المشاركة المجتمعية وتطوير مدارس التربية والتعليم. مصر: دار العلم والايمان.

[15] ابستين، جويس وآخرون. (2015). شراكات المدرسة والأسرة والمجتمع دليلك للعمل. ترجمة محمد الجبوسي. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

[16] صانع، عبد الرحمن. (2007). تمويل التعليم بين الأحادية والتنوع: رؤية مستقبلية. صحيفة الاقتصادية. العدد (2242) 2 أبريل، تم استرجاعه من الرابط <http://www.aleqt.com/2007/04/08/article-8427.html>

[17] وزارة التجارة والاستثمار. (1438). تم استرجاعه في (1438/11/1هـ) من <http://mci.gov.sa/about/Pages/default.aspx>

[18] (مقابلة شخصية لقائدة المدرسة في 1438/7/20هـ).

[19] عاشور، محمد. (2011). دور مدير المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي في سلطنة عمان. مجلة العلوم التربوية، مج (38)، 1205-1225.

[20] الجرايدة، محمد سليمان، والهلاني، ناصر بن حارب. (2014). أنموذج مقترح لتفعيل دور الشراكة المجتمعية في المدارس الخاصة

- خطورة الشراكة في مجالات البناء والصيانة ونقل الطالبات، حفاظاً على سلامة الطالبات.

5. التوصيات

بناء على ما أسفرت عنه نتائج الدراسة، تم التوصية بالآتي:
- نشر التجارب الناجحة في المدرسة قيد الدراسة في مجال الشراكة المجتمعية على مستوى مدارس المنطقة، للاستفادة منها، عبر عدد من الفعاليات المتنوعة التي تقيمها إدارة المدرسة والمكتب التعليمي التابعة له؛ مثل اللقاءات والزيارات الميدانية والتقارير المصورة، مع دعم إدارة التعليم بالمنطقة لذلك.

- التأكيد على تفعيل الشراكة المجتمعية في المدارس، ومتابعة ذلك من قبل مكاتب التعليم، وإدارة النشاط، وإدارة التدريب التربوي من خلال أساليب التدريب المتنوعة وتذليل الصعوبات المصاحبة لها.

- بناء بوابة وطنية إلكترونية للشراكة المجتمعية، تكون حلقة وصل بين الجهات أطراف الشراكة المجتمعية، مثل: وزارة التعليم، وزارة التجارة والاستثمار، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

- تأهيل قادة المدارس لبناء شراكات مجتمعية فاعلة، من خلال التدريب وشبكات التواصل الاجتماعي، والزيارات الميدانية للتجارب الناجحة.

- توعية الأسر، ومؤسسات المجتمع المدني، بأهداف الشراكة المجتمعية، وأهميته للتعليم، ولتنمية الطالب؛ من خلال الأفلام التوعوية، والحملات الاعلانية.

- تحفيز القطاع الخاص على القيام بدور أكبر في الشراكة المجتمعية مع المدارس وفق ما تحدده المدرسة بناءً على احتياجها، من خلال التثقيف والتدريب، وبناء المسؤولية الاجتماعية لدى تلك الجهات، وقياسها عبر عدد من المؤشرات المرتبطة.

- استحداث مؤشر المسؤولية الاجتماعية عن التعليم؛ لقياس مدى مشاركة منظمات المجتمع في دعم العمليات التعليمية، ونشر كل ما يدعم هذا المؤشر على موقع وزارة التعليم وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، والاستعانة بجهات تدريبية من إدارات التدريب التربوي، ومعهد الإدارة العامة لتقديم الدورات التدريبية في مجال هذا المؤشر.

المراجع

أ. المراجع العربية

[1] اليونيسكو. (2012). التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع الشباب والمهارات تسخير التعليم لمقتضيات العمل. تم الاسترجاع في (1428/3/29هـ) من الرابط <http://publishing.unesco.org/Default.aspx>

[2] وزارة التعليم. (1437). خطة وكالتي التعليم بنين وبنات للعام المالي 1438/1437هـ، تم استرجاعه في (1438/3/29) من <http://www.moe.gov.sa>

[3] رؤية 2030. (1437). وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030. تم استرجاعه في (1438/6/19هـ) من <http://vision2030.gov.sa/ar/foreword>

[4] رؤية 2030. (1437-ب). برنامج التحول الوطني 2020. تم استرجاعه في (1438/6/20هـ) من <http://vision2030.gov.sa/ar/foreword>

- بسلطنة عمان. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع (152)، 327 - 257.
- [21] Clark, Kathleen. (2002). A Public Secondary School Model to Access Private-Sector Funding, A Dissertation Presented to Pepperdine University.
- [22] Sahid, Abdul. (2004) The Changing Nature of the Role of Principals in Primary and Junior Secondary Schools in South Australia Following the Introduction Local School Management (Partnerships ٢١). International Education Journal, Vol٤ , No٤ , P.١٥٣-١٤٤
- [23] Gibson, Helen and Davies, Brent. (2008). The impact of Public Private Partnerships on Education A case study of Sewell Group Plc and Victoria Dock Primary School. International Journal of Educational Management, Vol. 22 No. 1, 2008, pp. 74-89, Emerald Group Publishing Limited.
- [24] Yaya, Rizal. (2017). Twelve Years of Scottish School Public Private Partnerships: Are They Better Value for Money? Journal of Public Procurement, Volume 17, Issue 2, 187-228.
- [25] باتشيرجي، أنول. (2015). بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات. ترجمة خالد آل حيان. الأردن: دار اليازوري.
- [26] العبد الكريم، راشد. (2012). البحث النوعي في التربية. الرياض: مطابع جامعة الملك سعود.
- [27] عبيدات، ذوقان؛ وأبو السميد، سهيلة. (2002). البحث العلمي: البحث النوعي والبحث الكمي، ط (1). عمان: دار الفكر.
- [28] حجر، خالد. (2003). معايير شروط الموضوعية والصدق والثبات في البحث الكيفي دراسة نظرية. مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والنفسية، ع (2) مج (15)، 154-132.
- [29] وزارة التعليم. (1436). الدليل التنظيمي لمدارس التعليم العام للعام الدراسي 1437/1436 هـ المملكة العربية السعودية.
- [30] تطوير. (1436). دليل الشراكة الأسرية والمجتمعية الإصدار الأول 1436-1435. مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام.

THE PUBLIC EDUCATIONAL SCHOOLS FUNDING THROUGH COMMUNITY PARTNERSHIP A CASE STUDY IN PUBLIC SCHOOL AT RIYADH

HAIFA KHOJA

SARA ALMENGASH

Educational Administration

College of Education, King Saud University

ABSTRACT_ *The study aimed to identify the status of financing a public educational school at Riyadh through community partnership, it investigated the regulations and circulars facilitating the community partnership therein, It identified mechanisms for implementing community partnership in the school and the financing support of the educational process through the community partnership. Besides, this study identified the difficulties encountered in the implementation of community partnership. To achieve these goals, a case study methodology was used to collect qualitative data for the study. The study sample consisted of 9 members of the school's community partnership committee nine members. The most significant results were; the existence of organizing guides and circulars for community partnership processes in the schools, the presence of the support and funding for the school's educational processes which was achieved through community partnership (financial, material, educational, cultural, social and health). Also, noticed in the outcomes of this study some difficulties (cultural, organizational, and environmental) in the application of the community partnership in the school, The study recommended benefiting from the experience of the school in the field of community partnership, which was achieved through financial and material support for its activities, awareness of its members and reflected on the distinctiveness of its educational environment.*

KEYWORDS: *Community Partnership, Financing Education, Public Education.*